

## الحد المصطلحي

### قضايا نظرية ومنهجية

#### زكرياء أرسلان

« لا يعرف الحد المصطلحي الكلمات، بل المصطلحات التي تنتظم في أنساق بنيوية وتعكس تنظيما مفهوميا ». راي (1979) *Rev. A* . ص: 41.

#### 1. تمهيد

الأنساق المصطلحية شاهدة على معتقدات الشعوب وثقافتاتها، إنها تجسيد لتصوراتها العلمية ولطروحاتها الفكرية. وهكذا، يمكننا أن نقرأ داخل هذه الأنساق مسيرات ملل المفاهيم النحوية والرياضية والفلكية وغيرها من مفاهيم علوم أخرى. إن وحداتها ورموزها تحمل التاريخ، لتدل على ثقافة العالم الذي صدرت عنه، وعلى بنية الفكر الذي ولدها. ومن هنا استلزم التمكن من تصورات الآخر تمكنا من مصطلحاته وحدودها، وهذا ما أشار إليه ابن تيمية بقوله: "كل من شرح كلام غيره وفسره وبين تأويله، فلا بد له من معرفة حدود الأسماء التي فيه" <sup>(1)</sup>.

ومما لا شك فيه أن مناقشة قضايا الحد أو الخطاب المعرف للوحدة المصطلحية، وذلك من خلال ملازمة العلاقات التي يقيمها هذا الخطاب مع عنصري المفهوم والمصطلح، تثير عددا من الأسئلة. سنشتغل بالإجابة عما نراه منها جوهريا في إدراك ماهية الحد المصطلحي ووظيفته داخل الحقول المعرفية :

- ما هي مسوغات استدعاء الحدود المعرفية للألفاظ الدائرة بين أهل النظر؟
- هل للحد المصطلحي شروط ومقتضيات تميزه عن الحد اللغوي؟
- ما موقع الحد المصطلحي داخل البنية المصطلحية؟
- هل يمكن الجزم بوجود علاقات استلزامية دائمة بين الحد والمفهوم والمصطلح؟

1 - ابن تيمية، نفوس النطق، ص: 199.

## 2. مسوغات الحد المصطلحي

الحد المصطلحي سياق لغوي تنتظم ألفاظه بالنظر إلى الخصائص التصنيفية (الجوهرية والعرضية) المعتبرة من صفات الشيء الذي يمثلها المفهوم. الهدف منه تحديد ماهية المفاهيم الخاصة بالظواهر المادية أو المجردة المروم ضبطها<sup>(1)</sup>. فالحد، بهذا المعنى، يحمل وظيفة الإخبار عن كل ما يثير العزيزة الاستفهامية لدى الإنسان عند معاينته لموضوعات العالم. ومن هنا حدد العرب القدماء العلاقة بين المصطلحات والحدود بأنها علاقة إخبار، تقوم على الشرح والتفصيل<sup>(2)</sup>. إن الحد، باعتبار هاتين الخاصيتين الغائيتين، قول مؤسس لمعرفة مفصلة تحليلية في مقابل معرفة مجملة تمثلها المصطلحات<sup>(3)</sup>. وما تصدير عدد من مصنفات العرب القدماء بفقرة "اصطلاحات" إلا دليلا على الطابع التحليلي للحد، ومحاولة منهم "يستعان بها على شيء من الاختصار في أثناء مساق الحديث"<sup>(4)</sup>.

وإذا كان الحد المصطلحي إعلام بماهية الشيء أو بما يميزه عن الغير، فمن الواضح أنه لا يكون هناك إعلام بالماهيات أو بالميزات، حتى تكون من جملة ما يثبت فيه الاستبهام. إن هذا الشرط، المستوحى من أقوال ابن الأنباري في "الإغراب في جدل الإعراب"<sup>(5)</sup>، وأقوال ابن سينا في "فصل الدلالة على "الموجود" و "الشيء" وأقسامهما"<sup>(6)</sup>، يطال كل الوحدات المصطلحية دون استثناء، لأنها لغات خاصة مفرغة من المعاني الطبيعية الممكن تصور بعضها بذاتها، مملوءة بمعان صناعية يختص بإدراكها أهل النظر. ولما كانت هذه المعاني مفاهيم اعتبارية متعددة بتعدد الممارسات التأويلية الواقعة على الشيء الواحد، استغلق فهمها على من ليس له دراية بالعلم الذي تنتظم فيه. فكان الاستبهام بذلك ثابتا فيها كلها من جهة غياب ما يعلم منها بحكم الاضطرار.

## 3. مستويا الحد المصطلحي وشروطهما

يحدث الحد المصطلحي معادلة دلالية بين لفظ مجهول أول الأمر ومفهوم معروف، فيصير المجهول ذا معنى جلي نتيجة اقتران ذكره بذكر المفهوم المخصص له. إذ لولا حصول التصور الذهني

1 - Sager, J.C. (1990), p. 39.

2 - ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ص 25.

3 - الكفوي، الكليات، ص 289.

4 - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 31.

5 - ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص 37.

6 - ابن سينا، الشفاء، ص 1 - 29.

لما انتظم، على حد تعبير الغزالي، لفظ يدل عليه <sup>(1)</sup>. إن ما ينتج عن هذه المعادلة هو جملة أو مجموع جمل لغوية، تتوخى عنصر التكافؤ بين المصطلح ومجموع الخصائص التي يتشكل منها المفهوم داخل إطاره النظري.

وفي عمق هذه المعادلة يصبح الحد، كما هو منصوص عليه في التصورات النظرية المصطلحية، مركبا من مستويين <sup>(2)</sup>.

(أ) - المستوى المفهومي : إنه مجال العملية المنطقية الذهنية التي تروم حصر المفهوم، وضبط خصائصه بطريقة تحترم فيها سليمة تصنيف الخصائص. وفي هذا السياق، نشير إلى أن التصنيف المفهومي يتوزع إلى :

- تصنيف بالخصائص الجوهرية أو الذاتية الثابتة، أي تلك التي يستلزم انتفاؤها انتفاء المفهوم برمته. وتضم الجنس والفصل، ونمثل لها بخصائص "اللفظ" و"الحدث" و"الزمن" في حد "الفعل" في لغة النحاة.

- تصنيف بالخصائص العرضية أو الخارجة عن ذات المفهوم، وهي تلك التي لا تدوم عالقة به في جميع أحواله. ونمثل لها بـ "دلائل الاستقبال" في المجال النحوي، فعدم جواز دخول "قد" و"السين" و"سوف" على بعض الأفعال لا يقدر في فعليتها، ذلك أن فعلي الأمر والنهي لا يحصل دخول شيء من هذه الدلائل الثلاثة عليهما، وهما مع ذلك أفعال.

ومن الخصائص العرضية التي يشار إليها عند التصنيف في المجال المصطلحي، موضع المفهوم وأصله ووظيفته وتطوره والألفاظ المتنافسة في الدلالة عليه... الخ. وتسوغ الإشارة إلى كل خاصية باعتبار محدد، فخاصية "الأصل"، مثلا، مبرر ذكرها، في تصور كندلكي (1981) Kandelaki ، من حيث إن المفاهيم العلمية ليست كلها مولدة نتيجة الحاجة المباشرة للنشاط الإنتاجي للإنسان في مجال محدد، بل إن عددا منها مثل مفاهيم الرياضيات تلبي مقتضيات يستلزمها تطور علوم أخرى <sup>(3)</sup>.

وإذا جاز لنا أن نقارن بين التصور المنطقي لمفهوم الحد والتصور المصطلحي المحدث له منذ نهاية القرن التاسع عشر، قلنا : إنهما يتمايزان من جهة الخصائص العرضية، فهذه مبعدها ذكرها عن الحد المنطقي. وما تميز النحاة وصناع القواميس الخاصة المتأثرين بالتصور المنطقي في صناعة

1 - الغزالي، معيار العلم في فن المنطق، ص : 47

2 - ينظر، على سبيل التفتيل لا الحصر، Rey. A (1979), P : 40

3 - ينظر، للمزيد من التفصيل Kandelaki. T. L (1981) P : 181 و Sager. J (1991), P : 43-44

حدودهم بين الحد والخاصة إلا دليلاً على ذلك<sup>(1)</sup>. على خلاف الحد المصطلحي حيث إن ذكر «العرضيات» منصوص عليه في كل الأعمال النظرية المصطلحية لاعتبارات يطول الحديث بذكرها<sup>(2)</sup>. ومهما يكن من أمر هذا الاختلاف، فإن الترتيب التدريجي كان دائماً شرطاً أساسياً في صناعة الحد المصطلحي، والوقوف عنده يكشف أنه شكل سبباً رئيسياً في اعتراض بعض النظر على ما ذهب إليه البعض الآخر من حدود. وهذا ما نستشف أثره من حديث ابن يعيش، مثلاً، عن حد «الفعل» حين قال: «وقول صاحب الكتاب (كتاب المفصل في علم العربية للزمخشري) في حد الفعل: ما دل على اقتران حدث بزمان رديء... لأن الحد ينبغي أن يؤدي فيه بالجنس القريب ثم بالفصل الذاتي... و"ما" من ألفاظ العموم، فهو جنس بعيد، والجيد أن يقال كلمة أو لفظة أو نحوهما لأنهما أقرب إلى الفعل من "ما"»<sup>(3)</sup>.

(ب) - المستوى المعجمي : إنه مستوى نقل الماهيات والخصائص إلى مجال العبارة اللغوية، فيليس المحتوى المفهومي ألفاظاً وعبارات ذات شروط محددة<sup>(4)</sup>. ومما يشترك فيه الحد المصطلحي مع الحد اللغوي في هذا المستوى، ذكر المقولة النحوية للمصطلح المرغوب تحديده ووصف ما يميزه صوتياً وصرفياً.

إن اعتبار هذين المستويين هو ما جعل راي (1979) Rey يقر أن الحد المصطلحي جامع بين خصائص الحد في الصناعة المعجمية وخصائص الحد الموسوعي<sup>(5)</sup>.

#### 4. الحد والمفهوم والمصطلح : العلاقات الاستلزامية

سننطلق في فحص هذه العلاقات من الترسيم التي وضعها برينو (1990) Bruno، والتي يعتبرها مجسدة لعلاقة استلزامية بين الحد والمفهوم والمصطلح ومجال التخصص<sup>(6)</sup>.

1 - ينظر، على سبيل التمثيل لا الحصر، ابن الحاجب، شرح الكافية، ج 1، ص 12-13.

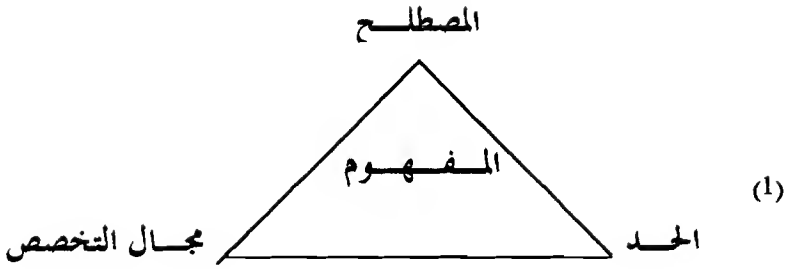
2 - أثبتنا هذه الاعتبارات مفصلة في عمل آخر سيظهر قريباً إن شاء الله.

3 - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7، ص 3.

4 - سنورد بعض هذه الشروط في الفقرة السادسة من هذا العمل.

5 - Rey.A (1979), P : 43 - 5

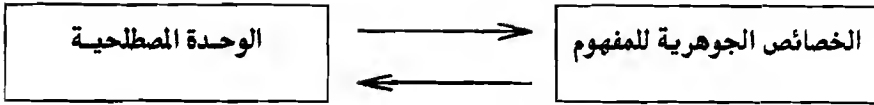
6 - Bruno.D.P (1990), P : 255 - 6



إن ما يبرر الحديث عن المصطلح والحد في المسائل العلمية هو المفهوم، فالمصطلح يعبر عنه والحد يعرف طبيعته من خلال ذكر العناصر المشكلة لماهيته والميزة له عن غيره. فيكون للمفهوم، في ظل هذا الفهم، مركز الثقل داخل البنية المصطلحية، إذ يشكل نقطة وصل بين المصطلح والحد.

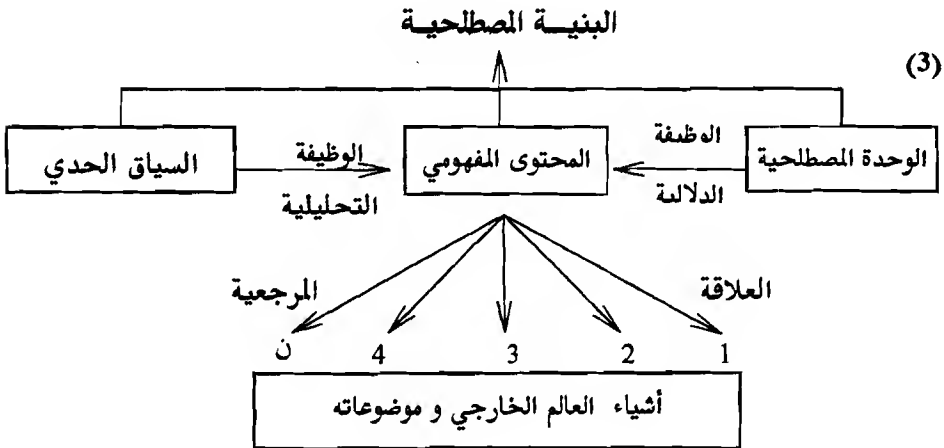
#### 4 - 1 بين الحد والمفهوم

لقد تأسست، منذ القدم، علاقة الحد المنطقي بالمفهوم على قيد «الاطراد والانعكاس»، ومعنى «الاطراد أنه متى وجد الحد وجد المحدود، ومعنى الانعكاس أنه إذا عدم الحد عدم المحدود». إن ما يلفت النظر إلى هذا الشرط هو أنه لا يصدق إلا على الخصائص الجوهرية<sup>(1)</sup>، وهذا، فيما يبدو، أمر تدرك بداهته بمعرفة ماهية الحد المنطقي. وعليه تكون العلاقة بين الحد المصطلحي، بالصيغة المبينة في الفقرة السابقة، والمفهوم، بحكم هذا الشرط المعتمد في الحدود المنطقية، علاقة جزئية. ويمكن أن نمثل لها بالترسيمة التالية:



إن السهمين المثلين لقيد «الاطراد والانعكاس» يفيدان وجود شرط آخر، نصوغه على النحو التالي: «الحد الواحد للمفهوم الواحد في النظرية الواحدة». إن ما يسوغ ضرورة اعتبار هذا الشرط في ممارسة الاصطلاح العلمي هو «أن الحد مبين للماهية... والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع أجزائها حتى يجمعاً في حد واحد»<sup>(1)</sup>.

إن ما يطرأ على المحتويات المفهومية من تغييرات، إما بظهور سمات جديدة تضاف إلى السمات الموجودة سلفاً، وإما بحذف سمات لم تعد مميزة لطبيعة المفهوم، يجد أثره في تغيير الحدود المصاحبة لتلك المحتويات. أما أسباب التغيير فلا يمكن، بأي حال من الأحوال، البحث عنها داخل البنية المصطلحية، لأنها أسباب تنتج عن طبيعة العلاقة المرجعية المتحكمة في الربط بين المفهوم والشيء المحال عليه في العالم الخارجي مادياً كان أو مجرداً، وهي علاقة متعددة بتعدد البنيات الإدراكية القائمة على فكرة التأويل. وهكذا فإن الشيء يظل واحداً في حين تتنوع المفاهيم المحلية عليه، فتختلف حقيقته في الأذهان، لذلك نعتبر أن «الواقع لا ينتقل إلى اللغة الواصفة، ولكنها هي التي تنتقل إليه عن طريق التأويل»<sup>(2)</sup>. ويمكن أن نمثل لهذه العلاقة بالترسيمة الموالية:



1 - ابن الحاجب، شرح الكافية، ص 224.

2 - العلوي أحمد، (1988)، ص 39.

#### 4 - 2 بين الحد والمصطلح

تؤكد الدراسات المصطلحية المعاصرة، في تصورها لعلاقة المصطلح بالحد، وجود معادلة دلالية بينهما<sup>(1)</sup>. إلا أن المعادلة المنصوص عليها لا تشكل، في نظرنا، سوى علاقة واحدة ضمن علاقات نسقية متعددة نحو علاقة «التقييد المجالي»، حيث يقوم الحد، في ظلها، بعزل اللفظ المرشح لممارسة وظيفة الاصطلاح العلمي عن إمكانات الانزياح التي يتمتع بها، فيقيد مجال استعماله ويمنع استبداله بألفاظ أخرى، ليمنحه، على حد تعبير كيلبير (1981) Guilbert «طابعا قانونيا»<sup>(2)</sup>. وواضح أن أهمية هذا الطابع تزداد ترسخا وتمكنا في مستوى «المصطلح الجوال» الذي يمثل أحد مستويات التقاطع المصطلحي بين العلوم.

وإذا رجعنا إلى الإرث الفكري العربي القديم، فإننا نجد حديثا عن علاقة استلزامية بين المصطلح والحد. صاغها ابن سينا في قوله : « كل من تلفظ بلفظ فالإيه تحديده»<sup>(3)</sup>. فهل يمكن الجزم بانعكاس هذه العلاقة ؟. واضح أن الجواب سيكون بالسلب لا بالإيجاب، وهذا ما يدل عليه المسار التاريخي لبعض الوقائع المعرفية. ففي بعض الأحيان نجد الحد متداولاً بين أهل الاختصاص. قبل أن تتم صياغة الوحدة المصطلحية العالقة به، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالمراحل الأولى لتشكيل علم من العلوم، «فمن المفاهيم المتبلورة قديما رغم غياب المصطلح المناسب، النوع الذي أطلق عليه المتأخرون "المجاز العقلي" أو "المجاز الحكمي"، فقد اكتفى المتقدمون بإدراجه ضمن مبدأ التوسع والاختصار»<sup>(4)</sup>.

وفي إطار علاقة الحد بالمصطلح، تقوم في النصوص النظرية المصطلحية المعاصرة موانع مقابلة التعريف الواحد بالمصطلحات المترادفة. نصوغ أهمها في المانعين التاليين<sup>(5)</sup> :

أ - لا تقبل اللغة العلمية سوى العلاقة الأحادية النسقية بين وحداتها ومكوناتها، فلا يكون الخطاب واضحا ولا دقيقا ولا محققا للأهداف المرجوة منه إلا إذا نظمت لغته، وذلك بالابتعاد عن عدد من الظواهر المعجمية، نحو الترادف والمشارك اللفظي.

1 - Guilbert.L et Peytard.J (1973), P : 6.

2 - Guilbert.L (1981), P : 213.

3 - ابن سينا، منطق المشرقيين، ص34.

4 - صمود حمادي (1981)، ص120.

5 - Drozd.L (1981), P : 119 و Sager.J (1990), P : 59.

ب - لا يمكن قبول حد واحد لمصطلحين مترادفين في المستوى المعجمي، لأنهما وإن لم يختلفا في انتمائهما لمقولة نحوية واحدة، فإنهما سيختلفان، بالضرورة، في السمات الصوتية المكونة لكل واحد منهما.

أكد أن المثلث في ما تقدم ذكره، يجد مشروعيته في ثقافة اصطلاح معينة، ومعلوم أن ثقافات الاصطلاح متباينة من مرحلة تاريخية لأخرى. فالترادف المرفوض في الثقافة المعاصرة كان مقبولا في شق واسع من ثقافة العرب القدماء. ويكفينا شاهدا، في هذا السياق، قول بعضهم «لا مشاحنة في المصطلح» و«لا منازعة في الأسماء»<sup>(1)</sup>. وهكذا لم يكن مرفوضا من جهة اللفظ والمفهوم مقابلة مصطلحي «الكلام» و«الجملة»، في مؤلفات نحوية كثيرة، بحد واحد<sup>(2)</sup>، وإن كان ذلك ممتنعا من جهة المفهوم في مؤلفات نحوية أخرى<sup>(3)</sup>.

## 5. الحد المصطلحي والحد اللغوي

يرى ساكر (1990) Sager أن الفرق بين الحد المصطلحي والحد اللغوي يرجع إلى التباينات القائمة بين اللغة الخاصة واللغة المشتركة في مستوى مرجعية ألفاظ كل واحدة منهما<sup>(4)</sup>. فالألفاظ اللغة الخاصة لا تضطلع، في ما يبدو، بوظيفة التعبير عن الواقع كما هو، أي بظواهره وأقاليمه المتداخلة، بل تتوق إلى إعادة تأسيسه بعد أن تعلق عليه، لتتنصب نفسها مسيطرة على نظامه. إن هذه الوظيفة جعلت اللغة الخاصة لا تعتبر في الألفاظ المنقولة إليها سوى جانبها البنيوي بعيدا عن كل القيم الدلالية الناتجة عن سيرورتها التاريخية في مجال الاستعمال المشترك.

إن هذه الألفاظ، وغيرها مما هو مولد صوريا داخل اللغة الخاصة، لها دلالة حرة، غير متقيدة بسياق لغوي ما، على خلاف دلالات ألفاظ اللغة المشتركة. لذلك لم يكن الحد اللغوي من الناحية الدلالية، كما تفيد أقوال راي دوبوف (1997) Rey-Debove، حدا واحدا بل حدودا متعددة<sup>(5)</sup>.

1 - ينظر، على سبيل التمثيل، نقد الشعر، قدامة ابن جعفر، ص68.

2 - ينظر، على سبيل التمثيل، الفصل في علم العربية للزمخشري، ص6.

3 - ينظر، على سبيل التمثيل، معني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ص42.

4 - Sager, J (1990), P : 40

5 - Rey.D.J (1997), P : 91-92



وإذا كان من الممكن، كما هو حاصل في المعاجم العربية، مثلاً، استعمال فروع الحد الاسمي، نحو الحد بالترادف بمقابل واحد أو أكثر أو الحد بالزد، فإن ورود هذه الفروع غير مسموح به في صناعة الحد المصطلحي. علة ذلك أن اللغة الخاصة يحكمها مبدأ «أحادية الدلالة» المستند إلى التوازي العددي المطلوب بين وحدات قائمة المصطلحات ووحدات قائمة المفاهيم، فالمصطلح (أ) يدل على المفهوم (ب)، والمفهوم (ب) يستدعي للتعبير عنه المصطلح (أ)<sup>(1)</sup>. ثم إن العمل بهذه الفروع في الحد المصطلحي يقضي إلى الدور والتسلسل في الكشف عن الماهيات والميزات، وهما، كما هو معلوم، خاصيتان غير مستحب حدوثهما في لغات العلوم والمعارف.

إن البحث في خصوصيات الخطابات الحدية لوحدة الهياكل النظرية يفرز وجود نمطين حديين مختلفين من حيث طبيعة المحتويات المفهومية المروم تحليلها :

أ - حدود الذوات : وهي تلك التي تعرف مفاهيم أقسام موضوع البحث وأجزائه، نحو حد «الاسم» في الدراسات اللغوية.

ب - حدود الأدوات : وتختص بتعريف مفاهيم آليات الوصف التي تفحص بها وتضبط العلاقات الخفية أو الظاهرة بين وحدات الموضوع وأجزائه نحو حد «التقدير» في النحو العربي.

## 6. في لغة الحد المصطلحي

تضبط لغة الحد المصطلحي قوانين لغوية وتأليفية، يمكن حصر أهمها في النقاط التالية :

أ - الابتعاد عن الألفاظ المجازية والمستعارة والغريبة، لأن استعمالها في الصناعة الحدية يناقض سمتي الوضوح والدقة المطلوبين، ويحمل الحد على تأويلات قد تقضي إلى إتلاف المحتوى المفهومي. وهذا ما نبه إليه ابن يعيش، مثلاً، في معرض حديثه عن حد «الفعل»، حين قال : «والحد المطلوب به إثبات حقيقة الشيء فلا يستعمل فيه مجاز ولا استعارة»<sup>(2)</sup>.

ب - تقنين العملية التأليفية بين الألفاظ الدالة على خصائص المفهوم، وجوهر هذا التقنين أنه يجب الابتداء بما يدل منها على الجنس قبل ما يدل منها على الفصل... الخ، وإذا حفظ ذلك، كما يفيد الغزالي، فقد حصل العلم التصوري المفصل المطلوب<sup>(3)</sup>.

1 - Drozd, L (1981), P : 122 .

2 - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص3.

3 - الغزالي، معيار العلم في فن المنطق، ص195.

ج - التلخيص والإيجاز في العبارات الحدية، وإن كان هناك من العرب القدماء من لا يجوزهما دائما، كما هو الشأن، مثلا، عند القاضي عبد الجبار، إذ يرى أن «كثيرا مما نقصد تحديده لا نجد فيه عبارة لغوية ملخصة لذلك المعنى. فنحتاج إلى ذكر أحكام تتعلق به وأحوال ترجع إليه... فكما أن المفسر لغيره قد يجوز أن يتصرف في تفسيره بحسب ما يعمله صلاحا من زيادة أو نقصان أو إطالة وإيجازه، فكذلك لا يمتنع في الحد مثله»<sup>(1)</sup>.

د - الابتعاد عن الألفاظ والعبارات التي قد لا تعين إلا جزء من أجزاء ماهية المحدود، أو حكما من أحكامه. فوجودها كان علة اعتراض الجرجاني، مثلا، على ما ذهب إليه أستاذه أبو علي الفارسي في حد «الاسم المعتل»<sup>(2)</sup>، قال: «اعلم أن قوله: "ولا يخلو ما قبل هذه الحروف من أن يكون ساكنا أو متحركا" تسمح في العبارة، لأجل أن الألف لا يكون ما قبله ساكنا البتة»<sup>(3)</sup>.

## 7. واقع الحد المصطلحي في القاموس اللساني العربي

قليلة هي القواميس اللسانية العربية التي تتضمن مقدمة نظرية ومنهجية، تخبر القارئ عن طبيعة المنهج المتبع في ترتيب مادة القاموس وتصنيف محتوياتها. فإذا استثنينا «المصطلح اللساني» للفارسي الفهري، وقاموس «اللسانيات» للمسدي، فإن القواميس الأخرى إما اكتفت ببعض الإشارات التي لا ترقى إلى مستوى الإطار المنهجي المضبوط<sup>(4)</sup>، وإما أهملت تسجيل أية إشارة توضح الطريقة المتبعة في التصنيف<sup>(5)</sup>.

وإذا كانت دلالة المصطلح رهينة بالسياق الحدي الذي يمنحها مشروعية التداول، فإن ما نلاحظه في الجداول التصنيفية للقواميس اللسانية العربية هو غياب شبه تام للخطاب الحدي<sup>(6)</sup>. ومعلوم أن «القاموس الذي يكتفى فيه بكشف المصطلحات في ذاتها دون شرح لها ولا ضرب أمثلة

1 - القاضي عبد الجبار، الغني، ج12، ص14.

2 - حده بقوله: «ما كان آخره ياء أو واو أو ألفا، ولا يخلو ما قبل هذه الحروف المعتلة من أن يكون ساكنا أو متحركا» المقصد في شرح الإيضاح، ج1، ص155.

3 - المرجع نفسه ج1، ص156.

4 - ينظر، على سبيل التمثيل، معجم علم اللغة النظري للخولي محمد علي.

5 - ينظر، على سبيل التمثيل، معجم اللسان لبسام بركة.

6 - نستنتي من هذا الحكم "قاموس المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية للحمزاوي رشاد.

لدلالاتها... محدود الفائدة إذا ما ارتجى منه الناس أن يعينهم على اقتحام حقول العلم ولا سيما في اللسانيات»<sup>(1)</sup>.

ولما صدر «المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات»، وهو، حسب علمنا، آخر معجم وضع لحد الآن في المجال اللساني، ذكر أصحابه في مقدمته أنهم سيضعون بين قوسين تحديدات لبعض المصطلحات المصنفة<sup>(2)</sup>. إلا أننا نجدهم لا يوفون بما ذكروا، وأن ما وضعوه لا يرقى إلى مستوى التحديد، فعبرة «في التركيب»<sup>(3)</sup> ليست شرحا ولا تحديدا لمصطلح «إحالة العائد» (Anaphora)، بقدر ما هي إشارة لمستوى استعماله فقط.

إن، يبقى التصنيف الهادف بمختلف شروطه، وأولها شرط الحد، مطمحا لم يعرف صانعوا القواميس اللسانية بعد طريقهم إلى تحقيقه.

---

1 - السدي عبد السلام (1984) ص96.

2 - المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية ص13 من المقدمة.

3 - المرجع نفسه ص11.

